مجلس الأمن

السنة السابعة والسبعون

مؤقت

الجلسة ٩١٢١

الأربعاء، ٣١ آب/أغسطس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس	السيد جانغ جون	(الصين)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد كربيتشنكو
	ألبانيا	السيد سباسي
	الإمارات العربية المتحدة	السيدة نسيبة
	أيرلندا	السيدة موران
	البرازيل	السيد دي ألميدا فيليو
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيد إسحاقو
	فرنسا	السيد دو ريفيير
	كينيا	السيدة نياكوي
	المكسيك	السيد غوميس روبليدو فردوسكو
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد إيكرسلي
	النرويج	السيد هاينس
	الهند	السيد راغوتاهالي
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد ميلز

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/607)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (verbatimrecords@un.org), Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506. وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠/٠٥.

إقرار جدول الأعمال

أُقرَّ جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2022/607)

الرئيس (*تكلم بالصينية*): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2022/654، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته فرنسا.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2022/607 التي تتضمن نص رسالة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠٢٢ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن.

إن المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري تصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أيرلندا، البرازيل، الصين، غابون، غانا، فرنسا، كينيا، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، النرويج، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية

الرئيس (*تكلم بالصينية*): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتُمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٦٥٠ (٢٠٢٢).

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات بعد التصويت.

السيد ميلز (الولايات المتحدة الأمريكية) (*تكلم بالإنكليزية*): ترحب الولايات المتحدة اليوم بتجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (اليونيفيل) لسنة إضافية، وتشكر فرنسا، بوصفها القائمة على الصياغة، على مشاركتها البناءة في تجديد الولاية.

تقدر الولايات المتحدة دعم المجتمع الدولي للبنان والقوات المسلحة اللبنانية خلال الأزمة المستمرة في البلد. ويسرنا أن نرى الولاية تأذن من جديد لليونيفيل بتقديم مواد غير فتاكة ودعم لوجستي للقوات المسلحة اللبنانية. وهذا سيساعد الجيش اللبناني على بسط سلطة الدولة في جنوب لبنان والحفاظ عليها، بما في ذلك عن طريق زيادة الأنشطة المشتركة مع اليونيفيل والتعجيل بنشر فوج نموذجي.

ومن خلال الولاية الجديدة، يؤكد المجلس من جديد سلطة اليونيفيل في العمل بشكل مستقل وتسيير دوريات معلنة وغير معلنة بموجب شروط اتفاق مركز القوات المبرم مع حكومة لبنان وبما يتسق مع أحكام ولاية البعثة. وهذا تذكير مهم، بالنظر إلى أن الأمين العام قد أبلغ بأن حفظة السلام التابعين للقوة يُمنعون بتواتر متزايد من القيام بالمهام الموكلة إليهم والوصول إلى المواقع المثيرة للقلق.

إن انتشار الحاويات الجاهزة التي وضعتها جمعية "أخضر بلا حدود" تؤدي إلى إعاقة وصول اليونيفيل إلى الخط الأزرق ويزيد من حدة التوترات في المنطقة، مما يدل على أن ما يسمى بالجماعة البيئية تعمل نيابة عن حزب الله. كما أن وجود ميادين للرماية في المنطقة الخاضعة لمسؤولية اليونيفيل – وهو تصعيد خطير لتحدي حزب الله الصريح للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) – يزيد أيضا من حدة التوتر في جنوب لبنان.

ونحث السلطات اللبنانية، بوصفها الدولة المضيفة، على تيسير وصول اليونيفيل بشكل كامل وفي الوقت المناسب إلى كامل منطقة عملياتها، بما في ذلك الخط الأزرق بأكمله، وميادين الرماية، ومواقع جمعية "أخضر بلا حدود" وحاوياتها، ومواقع الأنفاق، وجميع المواقع الأخرى المثيرة للقلق التي تحتاج القوة إلى الوصول إليها من أجل الوفاء بولايتها.

وتكتسي كفالة قدرة حفظة السلام التابعين لقوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان على التنقل بحرية أهمية حاسمة للمساعدة في التخفيف من المخاطر المتزايدة على سلامتهم وأمنهم، التي وثقتها الأمم المتحدة هذا العام.

وإذ نشير إلى أن الحكومات المضيفة تتحمل المسؤولية الرئيسية عن كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة وأصولها، نحث السلطات اللبنانية على التحقيق في الهجمات التي تستهدف حفظة السلام ومحاسبة المسؤولين عنها والعمل بشكل استباقي على ردع الأعمال العدائية تجاه حفظة السلام.

وتشدد الولايات المتحدة على أن المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني يجب أن تكون خالية من الأسلحة، باستثناء الأسلحة التي تستخدمها حكومة لبنان والقوة المؤقتة. يواصل الأمين العام توثيق انتشار أسلحة غير مأذون بها في هذه المنطقة.

ومن الناحية الفنية، لا بد أن نوضح موقفنا فيما يتعلق بالفقرة ٢٢ من منطوق القرار، التي تدين وجود هذه الأسلحة، لأن نص القرار ١٧٠١ (٢٠٠٦) الذي يدعو إلى خلو هذه المنطقة من الأسلحة غير المأذون بها ليس ملزما قانونا. وعليه، فإن استخدام المصطلح "انتهاك" ليس صحيحا. وبغض النظر عن مدى دقة هذا المصطلح، تشاطر الولايات المتحدة مجلس الأمن قلقه الكبير إزاء الحالة في جنوب لبنان، لا سيما أنشطة حزب الله التهديدية. وقد أوضح مجلس الأمن، من خلال هذا القرار، أن استمرار حزب الله في تكديس الأسلحة يجب أن يتوقف.

وفي الختام، ندعو السلطات اللبنانية إلى إيقاف هذه الأنشطة، وندعو القوة المؤقتة إلى الوفاء بولايتها عن طريق تسيير دوريات في كامل المنطقة الواقعة بين الخط الأزرق ونهر الليطاني.

السيدة نسيبة (الإمارات العربية المتحدة) (*تكلمت بالإنكليزية*): أود بداية أن أشيد بزملائنا الفرنسيين على التزامهم الثابت بكفالة تحقيق توافق الآراء بشأن تجديد هذه الولاية الهامة. وتقدر دولة الإمارات العربية المتحدة أيضا النهج البنَّاء والتعاوني الذي انتهجه أعضاء مجلس الأمن لتوحيد صفهم حول تجديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان.

يواجه لبنان أزمات متداخلة منذ أجيال تسببت في مصاعب اجتماعية واقتصادية شديدة للشعب اللبناني. ولذلك فإن القرار ٢٦٥٠ (٢٠٢٢) بمثابة إعادة التأكيد التي تمس الحاجة إليها من مجلس الأمن على التزامه بسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية وهو يسلك طريقا صعبا للمضي قدما.

وفي ضوء ذلك، ترحب الإمارات العربية المتحدة بشدة بهذا التجديد، وتحيط علما بطلب التجديد المقدم من حكومة لبنان ورسالة الأمين العام (S/2022/607). ونقر كذلك بالدور الحيوي الذي تضطلع به قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان في دعم لبنان والجيش اللبناني، ونشدد على إسهام القوة المؤقتة القيم في الحفاظ على الاستقرار الإقليمي، لا سيما في غياب وقف دائم لإطلاق النار. وفي هذا الصدد، يجب أن نشكر البلدان المساهمة بقوات وأفراد شرطة التي تشكّل مساهماتها السخية أساس حفظ السلام في لبنان وخارجه في منطقتنا.

ونرحب ترحيبا خاصا بتعزيز صيغة القرار التي تعبر عن إدانة أعضاء المجلس الموحدة لاستمرار الجماعات المسلحة غير الخاضعة لسيطرة الدولة في الاحتفاظ بالأسلحة في انتهاك للقرار ١٧٠١ (٢٠٠٦)، كما أشار الأمين العام. وبالإضافة إلى ذلك، نشدد على أن احتفاظ الجماعات من غير الدول بالأسلحة يشكّل تهديدا خطيرا واضحا لسيادة لبنان وأمنه واستقراره، بل وللمنطقة بأسرها. وإدراج هذه الإدانة في قرار اتخذه مجلس الأمن بالإجماع يعني توقعا جماعيا بأن يُعجَل بمعالجة هذه المسألة الجوهرية لصالح الشعب اللبناني وسيادة لبنان.

ولا يزال من الأهمية بمكان أن تكون قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان قادرة على دعم لبنان خلال الفترة المقبلة من خلال تنفيذ الولاية التي أناطها بها مجلس الأمن، بما في ذلك من خلال كفالة حرية تنقل القوة المؤقتة في منطقة عملياتها وعلى طول الخط الأزرق. وتتطلع الإمارات العربية المتحدة إلى مواصلة العمل مع أعضاء المجلس بنفس

هذه الروح من التعاون البنَّاء لتعزيز دعم هذه الهيئة القيم لسيادة لبنان واستقلاله وسلامته الإقليمية وتحقيق التطلعات المشروعة للشعب اللبناني.

وفي الختام، وبالنظر إلى أن هذه هي آخر جلسة رسمية لمجلس الأمن سأتكلم فيها هذا الشهر، أود أن أغتنم هذه الفرصة أيضا لأهنئ الصين على رئاستها الناجحة والمثمرة للغاية للمجلس في شهر آب/أغسطس ٢٠٢٢. وأود أن أعرب أيضا عن أطيب تمنياتنا لزملائنا في الوفد الفرنسي برئاسة ناجحة للمجلس في أيلول/سبتمبر.

السيد راغوتاهالي (الهند) (*تكلم بالإنكليزية*): صوتت الهند لصالح القرار الذي يقضي بتمديد ولاية قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان (القرار ٢٦٥٠ (٢٠٢٢)) لأننا ندرك ونقدر الدور الحاسم الذي تضطلع به القوة المؤقتة في الحفاظ على الاستقرار على طول الخط الأزرق، مما يسهم في الاستقرار الإقليمي.

وتواصل الهند، بوصفها أحد أكبر البلدان المساهمة بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، دعمها الثابت لسيادة لبنان وسلامته الإقليمية واستقلاله السياسي. ونشكر وفد فرنسا على الدور الهام الذي اضطلع به في تيسير المفاوضات بشأن القرار ومراعاته لمختلف آراء أعضاء المجلس.

ونرحب بتركيز القرار على التصدي للتحديات الرئيسية التي تواجهها القوة المؤقتة والقيود المفروضة على حرية تنقل القوة في البر والبحر على حد سواء ومنعها من الوصول إلى المواقع ذات الأهمية العملياتية في الوقت المناسب. ويشدد القرار أيضا على ضرورة التصدي للانتشار الواسع النطاق للمعلومات المغلوطة بشأن ولاية القوة المؤقتة والكيفية التي يمكن للقوة المؤقتة بها أن تسير دورياتها وتنفذ عملياتها، وهذا يشكّل تطورا إيجابيا. ولا تؤثر هذه المعلومات المغلوطة سلبا على القدرات العملياتية للقوة المؤقتة فحسب، بل تشكّل أيضا تهديدا لسلامة وأمن أفراد حفظ السلام التابعين لها.

ومع ذلك، وبينما نمدد ولاية القوة المؤقتة، من المهم بنفس القدر أن نزود أفراد حفظ السلام التابعين لها بالموارد الكافية اللازمة لأداء المهام المتوقعة منهم. ومن شأن التكليف بمهام إضافية، يتعين تنفيذها في حدود الموارد المتاحة، أن يؤثر على الفعالية العامة للقوة المؤقتة. ونأمل أن تتسنى معالجة هذا الاختلال عاجلا وليس آجلا.

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (*تكلم بالإنكليزية*): آخذ الكلمة بإيجاز لأشكر الصين وأثني على رئاستها الناجحة جدا لمجلس الأمن خلال شهر آب/أغسطس – وبدون أن ارتدي ربطة عنق. وأتمنى أيضا لوفد فرنسا كل التوفيق في رئاسته للمجلس في الشهر المقبل.

الرئيس (*تكلم بالصينية*): أشكر ممثل البرازيل على تعليقاته وتحياته الموجهة إلى الرئاسة. وأنا واثق من أن الفرصة ستتاح له الشهر المقبل لعرض ما يقتنيه من ربطات العنق.

لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

رُفعت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.